الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
15 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد ديالو ..... (السنغال)

وفيما بعد: السيدة ريبيديا (نائبة الرئيس) ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٢٦ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-53677 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

## البند ٢٦ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية

(A/68/326 و A/C.2/68/3)

١ - **السيد كيل** (المدير التنفيذي، مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة): قال، في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص (A/68/326) إن التقرير ركز على مجالين رئيسيين هما: (أ) التقدم المحرز في مجالي تدابير النزاهة، وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، و (ب) تعزيز الشبكات المحلية للاتفاق العالمي. وفيما يتعلق بالبند الأول، أوصى التقرير بأنه ينبغي أن تنظر منظومة الأمم المتحدة في: تحسين معايير النزاهة في جميع الأنشطة ذات الصلة؛ بحيث تتحول من نهج يتسم بالابتعاد عن المخاطر إلى نهج يتسم بإدارة المخاطر؛ وضمان قدرات ومهارات الموظفين وموضوعيتهم في التحلي بالعناية الواجبة واستحداث نظم أكثر فعالية في مجال إدارة المعارف لتوثيق تجارب الشراكة من أجل خفض تكاليف المعاملات والمخاطر؛ وتعزيز الشفافية من خلال اتصالات داخلية وخارجية أكثر فعالية مع عامة الناس، وكذلك بالكشف عن حالات النجاح والفشل.

٢ - وأضاف قائلا، إنه فيما يتعلق بالبند الثاني، أوصى التقرير: بتعزيز مشاركةٍ أكثر تنوعاً وانتشاراً؛ وزيادة إدماج مبادئ الاتفاق العالمي وشراكاته على الصعيد المحلي؛ وتحفيز المزيد من النشاط والتأثير؛ وتسهيل تبادل المعارف الإضافية بين الشبكات المحلية؛ وتشجيع إنشاء شراكات إضافية بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

٣ - وأخيراً، أعرب عن امتنانه للعديد من الحكومات التي قدمت الدعم للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وأكد لهم أنه سيكون مكملاً أيضا لأولويات الحكومات ويسعى إلى تعميم الممارسات التجارية المسؤولة في كل مكان.

٤ - **السيد بارت** (سانت كيتس ونيفيس): قال، متحدثاً باسم الجماعة الكاريبية، إن الشراكات العالمية يجب أن تظل مبدأً موجِّهاً في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن لا تكون الشراكات العالمية مشتملة على الحكومات وشركائها في التنمية فقط، بل ينبغي أن تتضمن أيضاً الأشخاص الذين يعيشون في فقر، والنساء، ومجتمعات الشعوب الأصلية والمحلية، والمؤسسات المتعددة الأطراف ومجتمعات الأعمال.

٥ - وأضاف قائلا، إن العالم يواجه فجوة خطيرة في الحوكمة العالمية فيما يتعلق بتحقيق شراكات عالمية من أجل التنمية. وذكر أن الجماعة الكاريبية حثت الدول على طلب مراجعة تصنيفات البلدان لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية، لأن ارتفاع الدخل الإجمالي لا يشير بالضرورة إلى انخفاض مستويات الفقر. وقال إن قياسات الدخل القومي الإجمالي غالبا ما تحجب حقيقة أن غالبية المواطنين في بلد ما قد يعيشون في فقر، ولا تأخذ في الاعتبار مديونية وضعف كل بلد من البلدان. ويجب على الحكومات المانحة أن تزيد من مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية وشفافيتها والقدرة على التنبؤ بها واستخدامها من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - ومضى قائلاً إن الروابط القوية باقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا، فضلاً عن الاعتماد الكبير على السياحة، تعني أن منطقة البحر الكاريبي قد عانت كثيرا من الأزمة المالية الأخيرة. فقد أدت الأزمة، بالاقتران مع تآكل الأفضليات التجارية، والأحداث المناخية الشديدة، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على البلدان النامية، والإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة، إلى ضعف النمو الاقتصادي الذي يصبح سلبياً في بعض الأحيان. ويجب إلغاء جميع

أشكال الإعانات المقدمة للصادرات الزراعية، وينبغي زيادة الدعم لتعزيز القطاعات المنتجة في البلدان النامية.

٧ - ومضى قائلاً إن بليز، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفيس، وغرينادا سعت إلى إعادة هيكلة أجزاء من ديونها في عام ٢٠١٢. ولكن الهياكل المالية الدولية ظلت عموماً غير مرنة. وعليه، فقد توافقت آراء الجماعة الكاريبية على أن هناك حاجة إلى إنشاء آلية دولية للتسوية المبكرة والتعاونية والشاملة لأزمات الديون السيادية.

٨ - واختتم حديثه قائلاً إن المجتمع الدولي في تطلعه إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيحتاج إلى التركيز على تشكيل أنواع الشراكات التي يريد تطويرها. ويجب لطرق العمل الجديدة أن تتجاوز كونها مجرد برنامج للمعونة. وقال إن الجماعة الكاريبية تقر بأهمية ترتيب بيتها من الداخل، وذلك بجملة أمور تشمل الحد من الفساد ومن غسل الأموال والتهرب من الضرائب. وفي الوقت نفسه فهي ستدافع عن التجارة الحرة والابتكار في مجال التكنولوجيا، ونقلهما ونشرهما، وستسعى لتعزيز الاستقرار المالي.

٩ - **السيد فرايلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث باسم البلدان المرشحة وهي أيسلندا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، فشدد على أهمية العمل مع جميع أصحاب المصلحة وتعزيز الشراكات. وقال إن الأمم المتحدة شريك فريد لمجتمع الأعمال العالمي الراغب في المساهمة في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وبينما تتمتع فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات بدعم متزايد في جميع أنحاء العالم، فقد كشفت الأحداث الأخيرة بأنها لا تزال بعيدة عن التنفيذ.

١٠ - وأضاف قائلا إن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، مثل غيرها من أصحاب المصلحة، عليها مسؤوليات والتزامات هامة، ليس فقط تجاه موظفيها وحكوماتها، ولكن أيضا تجاه المجتمعات الأوسع لضمان استفادة الجميع حقا من الشراكات. ورحب بالتقدم الكبير الذي أُحرز في تكوين الشراكات مع القطاع الخاص، وبخاصة منتدى استدامة الشركات المعقود على هامش مؤتمر ريو+٢٠ وعدد من المبادرات التي أطلقها الأمين العام مثل مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، ومبادرة كل امرأة، كل طفل، ومبادرة التعليم أولاً العالمية؛ ومبادرة تحدي القضاء على الجوع.

١١ - واستطرد قائلا إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستقوم قريبا بتقديم مشروع قرارها المعتاد في هذا الموضوع، وهي تدعو جميع الدول الأعضاء المهتمة لتشارك في تقديم مشروع القرار.

١٢ - السيدة ريبيديا (رومانيا)، نائبة الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.

١٣ - **السيد نايمي** (جنوب أفريقيا): قال إنه ينبغي زيادة الجهود والموارد المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. كما ينبغي أن يكون التركيز الرئيسي لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية على الملكية الوطنية. وينبغي الوفاء بجميع التزامات التنمية على وجه السرعة، خصوصا التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة الدفع قدماً بأشكال جديدة ومحسنة ومتنوعة من التعاون مع القطاع الخاص في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - وأضاف أن وفد بلده أيد دعوة الأمين العام إلى زيادة مساءلة القطاع الخاص من خلال مدونة لقواعد السلوك والرصد القوي للمسؤولية الاجتماعية للشركات،

كما نوَّه إلى الدور الهام الذي تضطلع به الشبكات المحلية للاتفاق العالمي في تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات التجارية وتشجيع الشركات على التعهد بالتزامات تتسم بالشفافية والمساءلة. وأشار إلى أن الاتفاق العالمي لعب دوراً حاسماً في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٠ عندما أطلقت الأمم المتحدة مشروعا لمكافحة الفساد. ومن خلال الاستمرار في التحول من نهج يتسم بالابتعاد عن المخاطر إلى نهجٍ يركز على إدارة المخاطر، فقد وضعت الأمم المتحدة نفسها في موضع يُمكِّنها من التأثير على السلوك التجاري.

١٥ - **السيد خيتشاديث** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال، متحدثاً باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، إن من اللازم وجود شراكات عالمية أكثر فعاليةً وشمولاً وشفافيةً تشمل منظومة الأمم المتحدة والحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص، للتأكد من استفادة الجميع من العولمة بشكل عادل. وأضاف قائلاً إن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص سيسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويجب أن تكون شراكات القطاع الخاص ممتثلة بالكامل لأولويات التنمية في البلدان الشريكة، كما يجب أن يلتزم التعاون بين الأمم المتحدة وجميع القطاعات ذات الصلة التزاما صارماً بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

١٦ - واستطرد قائلاً إن الشراكات على جميع المستويات هي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية الوطنية داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا وللجهود المبذولة لبناء الجماعة الاقتصادية التابعة للرابطة بحلول عام ٢٠١٥. وستواصل الرابطة، على وجه الخصوص، تعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص. وقد بدأ قادة الرابطة في الانخراط بنشاط مع القطاع الخاص على هامش اجتماعات القمة وفي فعاليات العرض والمعارض التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إطلاق شبكة المسؤولية الاجتماعية للشركات التابعة للرابطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كما تم وضع القواعد الإجرائية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص. وتأمل الرابطة في المزيد من التعزيز للشراكات العالمية من أجل تشجيع النمو الاقتصادي الشامل والعادل الذي سيعود بالفائدة على جميع الناس.

١٧ - **السيد الشراح** (الكويت): قال إن بلده الذي يُصنَّف على أنه دولة نامية ذات دخل مرتفع اتخذ عدداً من المبادرات الرامية إلى مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وقد قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قروضاً تفضيلية ومرنة لتمويل مئات المشاريع الإنمائية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية مع إشراك القطاع الخاص. وأضاف بأن الكويت شاركت بشكل بارز في جهود الحد من الفقر والتخفيف من وطأة الديون، ولا سيما بهدف مساعدة البلدان التي تكافح من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتسق سياسة الكويت مع الاتجاه الرامي لإقامة شراكات عالمية تهدف في جملة أمور إلى تشجيع الجهات المانحة على تخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية.

١٨ - **السيدة ميدفيديفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن مكافحة الفقر عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والتنمية المستدامة ينبغي أن تكون التركيز الرئيسي لجميع الشراكات العالمية. كما أن الأمم المتحدة هي منبر مثالي لبناء شراكات متعددة الأطراف تكفل التنسيق المرن بين الشركاء، فضلا عن توازن المصالح. وأضافت قائلة إن الابتكارات في الأطر الاستراتيجية ينبغي أن تستجيب في المقام الأول لمصالح الدول الأعضاء. ويتطلب عالم اليوم العمل مع القطاع الخاص، تماما مثلما جعلت العولمة العمل التجاري عاملاً أساسياً للتنمية.

١٩ - وأثنت على المدير التنفيذي لكل ما قام به من أجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقالت إن الاتحاد الروسي مهتم بتطوير التعاون بين قطاع الأعمال لديه وبين الأمم المتحدة، حيث يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الشركات المحلية ستستفيد إذا قامت بتطبيق المعايير الدولية الرائدة في الإدارة ومراجعة الحسابات، والإنتاج النظيف بيئياً، وإعداد التقارير المالية وتدابير مكافحة الفساد. وأضافت قائلة إن عدداً متزايداً من الشركات في البلد تلتزم بمعايير الشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. لذا، فإن إنشاء آلية جديدة للشراكة تابعة للأمم المتحدة سيكون موضع ترحيب، ولكن هناك حاجة إلى معلومات أكثر تفصيلاً في هذا الصدد. وتساءلت عن آلية المساءلة التي سيستخدمها هذا الهيكل الجديد وكيف سيتم تحديد فعاليتها.

٢٠ - **السيد ماكاي** (بيلاروس): قال، إن النهج الشامل للشراكات العالمية للأمم المتحدة مناسب تماما لحل قضايا عدم المساواة والفقر والتمييز الاجتماعي والاقتصادي. وفي عالم تتزايد فيه أعداد الجهات الفاعلة العالمية، فضلا عن التهديدات والتحديات العابرة للحدود الوطنية، فإن الشراكات العالمية التي تشارك فيها الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص تقدم أفضل الفرص للتعاون. ولكن ينبغي لشركاء التنمية أن يأخذوا الأولويات الوطنية للبلد المعني في الاعتبار، لأن ذلك هو المفتاح للتنفيذ الناجح. كما أن الشراكات العالمية هي عامل هام في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - **السيد أوقونتوي** (نيجيريا): قال إن مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة مؤخرا كان حدثاً بارزاً عمل على تحديد أدوار الأعمال التجارية والجهات الفاعلة الأخرى بالقطاع الخاص في تشكيل عالم جديد. وسيعتمد تنفيذ التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا على المشاركة النشطة من كلٍ من القطاعين العام والخاص. ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا أساسياً في تطوير ممارسات الشراكة في السعي لتحقيق الأهداف العالمية للتنمية. كما ينبغي للشراكات أن تعمل وفقا للاستراتيجيات الوطنية للتنمية بالبلدان الشريكة.

٢٢ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يعتقد بأن التجارب والدروس المستفادة من خلال الشراكات ينبغي تلخيصها في الوقت المناسب، وأنه ينبغي للشراكات أن تأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية المتمثلة في النزاهة والشفافية والمساءلة. وقال إن الاتفاق العالمي عَمِل كمحفز للتعاون، على نطاق المنظومة، بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص وساعد على الترويج لإدخال مبادئه العالمية العشرة في أعمال الأمم المتحدة. كما عَمِل مكتب الاتفاق العالمي كجهة تنسيق لتبادل الدروس والخبرات.

٢٣ - واختتم حديثه قائلاً إن حكومة بلده منخرطة في مختلف أشكال التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وستواصل العمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف على تعزيز الشراكة العالمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمثل هذه الشراكات في المناقشة الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٤ - **السيد زينسو** (بنن): لَفَت الانتباه إلى الإعلان الوزاري الوارد في الوثيقة A/C.2/68/3 بشأن تنفيذ إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، ثم قال إن هناك حاجة للشراكات العالمية من أجل تعزيز التعجيل بوتيرة النمو، ولمساعدة أقل البلدان نمواً في التغلب على المشاكل الهيكلية التي تواجهها. والدافع الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول هو بناء كتلة حرجة من القدرات الإنتاجية خاصة في مجالات الزراعة والتصنيع والخدمات. ويتطلب القيام بذلك توفر أوسع قدر ممكن من الشراكات.

٢٥ - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يفي شركاء التنمية بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن تستهدف المساعدات الإقليمية أقل البلدان نمواً - وهي بلدان ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل المصدر الرئيسي لتمويلها - كما ينبغي أن تتوفر لتلك البلدان إمكانية الوصول إلى أسواق معفاة من الحصص ومن الرسوم الجمركية. وفي معرض الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دوراً هاماً في خلق فرص العمل والتنمية، قال إن أقل البلدان نموا تسعى لإيجاد بيئة أكثر جاذبية للاستثمار. وفي هذا الصدد فقد تم تصميم قاعدة بيانات تكنولوجية خصيصاً لهذه البلدان.

٢٦ - وشدد في ختام حديثه على الحاجة إلى توفير قدر أكبر من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على جميع الأصعدة، وأضاف بأنه من المعتزم عقد مؤتمر وزاري في السنة التالية بشأن الشراكات العالمية الجديدة لأغراض تطوير القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٢٠.